

# الأَنْصَافُ

في مسائل الخلاف  
بين النحويين: البصريين، والكوفيين

## تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات  
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي  
المولود في سنة ٥١٣ هـ - والمتوفى في سنة ٥٧٧ هـ من الهجرة

## الجزء الأول

ومعه كتاب

الأنتصاف، من الإنصاف

تأليف

محمد بن عبد الحميد

دار الفكر

جامعة القطيف  
إدارة المكتبات - قسم التوثيق والعرف  
رقم التسجيل  
التاريخ: ٥٧١٢٠  
٩٢/٧/٢٥

## ٣٧ - مسألة

[ القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيكَ ، ودُونَكَ ، وَعِنْدَكَ » في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عَلَيَّ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وبَكَرًا دُونَكَ » .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا . بأن قالوا : الدليلُ على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ .

أما النقل فقد قال الله تعالى : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ ) والتقدير فيه : عليكم كتابَ الله : أي الزموا كتابَ الله ، فنصب كتابَ الله بعلينكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

١٤٣ - يَا أَيُّهَا الْمَآخِ دَلْوِي دُونَكَ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ  
\* يُثْنُونَ خَيْرًا وَيَمَجِّدُونَكَ \*

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٥٢ بولاق) وحاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤) .  
١٤٣ - هذا الشاهد قد أنشده رضى الدين فى باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/١٥) وأنشده ابن يعيش (ص ١٤٤) وأنشده ابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٨٥٦) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٦٤) وأنشده الأشموني (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد لجارية من مازن ، والصواب ما قدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمآخ - بالهمزة - هو الرجل يكون فى جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو مآخ - بالتاء - ودونكا : معناه خذ ، والاستشهاد به فى قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَكَ دَلْوِي ؛ فِدْلُوِي فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بَدُونِكَ ؛ فِدْلُيٌّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت « عَلَيكَ زَيْدًا » أي ألزم زيداً ، وإذا قلت « عِنْدَكَ عَمْرًا » أي تَنَاوَلْ عَمْرًا ، وإذا قلت « دُونَكَ بَكْرًا » أي خذ بَكْرًا ، ولو قلت « زَيْدًا الزَّمْ ، وَعَمْرًا تَنَاوَلْ ، وَبَكْرًا خُذْ » فقدمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنها إنما عملت عملاً لقيامها مقامه ؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

= مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الفعل ما جاز في الفعل خصوصاً أنه قد ورد عن العرب في مثل هذا الشاهد ، ولم يرتض البصريون هذا ، وقالوا : إن البيت يحتمل وجوهاً أخرى من الإعراب ؛ منها أن يكون « دلوي » مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، ومنها أن يكون « دلوي » مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف ، والتقدير : دلوي دونك ، كما تقول : دلوي خذ ، ولم يذكر المؤلف هذا التخريج لأنه لا يجزئه ، ومنها أن يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة ، فليكن هذا البيت شاذاً إن لم تقبلوا تأويله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن ( كتاب الله ) ليس منصوباً بـ «عليكم» ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والفاعل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً لله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكِبٌ

مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ

١٤٤ — هذا البيت لأبي كبير الهذلي ، يقوله في تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيوييه ( ١٨٠/١ ) والأشموني ( رقم ٣٢٥ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٥١ ) والبيت من قصيدة لأبي كبير ثابتة في شعر الهذليين ( ٨٨/٢ ) وقد اختار أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة آياتاً من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر بعد ذلك خزانة الأدب للبغدادى ( ٤٦٦/٣ و ١٦٥/٤ ) و«إن» في قوله « ما إن يمس » زائدة ، ومعنى البيت : ما يمس الأرض منه - إذا نام - إلا جانبه وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضم الكشح غير ثقيل ؛ فهو لا ينبسط على الأرض ولا يضع أعضائه كلها عليها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « طى المحمل » حيث نصبه بفاعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكان الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع في هذا لشيخ النحاة سيوييه وشراح كلامه ، قال سيوييه : « وقد يجوز أن تضمير فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدل على أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

\* ما إن يمس الأرض . . . البيت \*

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « ا ه . وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نظواء كشحه وضمير بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ فشبهه في طى كشحه وإرهاق خلقه بحمالة السيف ، وهي المحمل ، وزعم أنه إذا اضطجع نأتما بنا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه « ا ه بحروفه .

فقوله « طَيَّ الْمِحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقَدَّر ،  
 والتقدير فيه : طَوَّى طَيَّ الْمِحْمَلِ ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من  
 قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قُدِّرَ هذا  
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ  
 وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ) فإن فيه دلالة على أن ذلك  
 مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه : كتاباً الله عليكم ،  
 ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : ( وترى الجبال تحسبها جامدةً وهى تمرّ مرّاً  
 السحاب صنع الله ) فنصّب ( صنع ) على المصدر بفعل مُقَدَّر ، وإنما قدر هذا  
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم [ ١٠١ ] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صنع  
 صنعاً الله ، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل  
 كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعى :

١٤٥ - دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبِتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا

تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المَطَايَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي

وَلَمْ يَنْزِلُوا : أبردتم فتروحوا

١٤٥ - هذان البيتان من شواهد سيويه ( ١/١٩١ و ١٩٢ ) وقد نسبهما فى صدر  
 الكتاب إلى الراعى ، وكذلك نسبهما الأعم إلىه ، ودأبت : أراد لُزمت السير وجددت  
 فيه ، ومصح الظل : أى ذهب ، والوجيف : سرعة السير ، قال الأعم : « الشاهد فيه  
 نصب وجيف المطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأوجفت  
 المطى ، أى سمّتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى المهاجرة ثم  
 نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائراً ، ومعنى قوله إلى أن ينبت الظل إلى أن يأخذ فى الزيادة  
 بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : نبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : الشخص ،  
 ومعنى يَمْصَحُ يذهب ، يريد عند قائم الظهيرة ، والمطايا : الرواحل ؛ لأنها تعطى أى تستعمل =

فَنصَبَ « وَجِيفَ » عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَأَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْعَاغِلِ ، وَقَالَ لَبِيدٌ :

١٤٦ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَبَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كَأَنَّهُ قَالَ : طَلَبًا الْمُعْقَبُ حَقَّهُ ، ثُمَّ أَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمُعْقَبِ وَهُوَ فَاعِلٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ قَالَ « الْمَظْلُومُ » بِالرَّفْعِ حَمَلًا لِلْوَصْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِضَافَةً الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ) فَأَضَافَ الْمَصْدَرَ

= ظَهْرَهَا ، وَالْمَطَا : الظَّهْرُ ، وَمَعْنَى أُبْرِدْتُمْ : دَخَلْتُمْ فِي بَرْدِ الْعَشِيِّ ، وَتَرَوْحُوا : سِيرُوا رَوَاحًا « أَهْ كَلَامُهُ .

١٤٦ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ لَبِيدِ بْنِ رَيْبَعَةَ الْعَامِرِيِّ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - وَهُوَ فِي وَصْفِ حِمَارٍ وَحَشٍّ وَأَتْنَةٍ شَبَّهَ بِهِ نَاقَتَهُ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ وَابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ ( ع ق ب ) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْأَشْمُونِيِّ ( رَقْم ٦٩٠ ) وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ( رَقْم ٣٦٩ ) وَابْنُ عَقِيلٍ ( رَقْم ٢٥٤ ) وَرَضِيَ الدِّينُ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ ، وَشَرَحَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ( ٤٤١/٣ ) وَتَهَجَّرَ : سَارَ فِي وَقْتِ الْمَهَاجِرَةِ وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ امْتِدَادِ الْحَرِّ ، وَالرِّوَاكِ : الْوَقْتُ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ ، وَهَاجَبَهَا : أَعْجَبَهَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَبِعُ يَعُودُ إِلَى حِمَارِ الْوَحْشِ ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ الْمَتَّصِلُ يَعُودُ إِلَى الْأَتْنِ ، وَالْمُعْقَبُ : الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً عَقِبَ مَرَّةٍ وَلَا يَتْرُكُهُ ، وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ « طَلَبَ الْمُعْقَبِ » فَإِنَّ هَذَا مَصْدَرَ تَشْبِيهِيٍّ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : وَهَاجَبَهَا طَالِبًا إِيَّاهَا طَلِبًا غَيْرَ مُنْقَطِعٍ مِثْلَ طَلَبِ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ ، فَأَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى فَاعِلِهِ ثُمَّ جَاءَ بِمَفْعُولِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ رَفَعَ « الْمَظْلُومُ » لِكَوْنِهِ نَعْمَةً لِلْمُعْقَبِ ، وَقَدْ وَرَدَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ) فَدَفَعَ مَصْدَرَ ، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ ، ثُمَّ آتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِمَفْعُولِهِ ، وَهُوَ النَّاسُ وَنَظِيرُ هَذَا الْبَيْتِ - فِي إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ وَالِإِتْيَانِ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَفْعُولِهِ - قَوْلُ ابْنِ الْإِطْنَابَةِ وَفِيهِ مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

أَبَتْ لِي عَفَى ، وَأَبَى بَلَأْتِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ  
وَأَقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربى زيدا قائماً ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً » وقال الشاعر :

١٤٧ - فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا

بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلَعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير في « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبِ

قَرَعُ الْقَوَاقِرِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِقِ

١٤٧ - الذكري - بكسر الهمزة وسكون الكاف - اسم مصدر بمعنى التذكر ،

ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى : ( وذكركم فإن الذكري تنفع المؤمنين ) ومولع : هو الوصف من « أولع فلان بكذا - بالبناء للمجهول » إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاج ، والاسم الولوع - بفتح الواو - والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « بذكراه ليلي العامرية » فإن الذكري ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبة المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر - وهو قوله ليلي العامرية - ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصاري :

لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله « كل موحد » ومن يروي « جنانا » بالنصب يجعله مفعولاً ثانياً ويكون خبر « إن » محذوفاً ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع « جنان » فهو خبر إن .

١٤٨ - هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدي ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد بني عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٦٨٨ ) وقد أنشده ابن منظور ( ق ق ز ) أول ثلاثة أبيات . والتلاد - بزنة الكتاب - كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله انتالذ ، والتلبد ، ويقابله الطارف والطريف ، ويقال كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب - بفتح النون والشين جميعاً - العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقير : جمع قاقوزة ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى « القوارير » وهو جمع قارورة ، وهى الزجاجية ، ويراد بها هنا الكأس المتخذة =

فأضاف المصدر إلى « القوايقز » وهو فاعل فيمن روى « أفواه » منصوباً ،  
ومن روى « أفواه » بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو  
كثيرة جداً .

وأما البيت الذي أنشدوه :

\* يَا أَيُّهَا الْمَاسِحُ دَلْوِي دُونَكَ \* [١٤٣]

فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلْوِي » ليس هو في موضع  
نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّرٌ<sup>(١)</sup> ، والتقدير فيه : هذا  
دَلْوِي دُونَكَ . والثاني : أنا نسلم<sup>(٢)</sup> أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون

= من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة  
فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القوايقز أفواه » وهذه العبارة تروى  
بنصب « أفواه » ورفعيها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم بعد ذلك  
أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى مفعوله ثم أتى بعد  
ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف  
المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيراً كما في الشواهد السابقة وما أئرناه معها ، وأضيف  
إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما في قوله تعالى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه  
سيلاً ) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذي هو البيت وقد جرى بعده بفاعله وهو  
قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أئرناه — قول الشاعر ، وهو الأشجعي :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يترب

وقد جاء في القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : ( كذركم آباءكم ) ومنه قوله  
سبحانه : ( تخافونهم فكيفتكم أنفسكم ) ومن شواهد ذلك في اسم المصدر قول القطامي :  
أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ،  
لكن المؤلف لا يميز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك  
لم يذكر هذا الوجه ، وقد نهنك إلى ذلك في شرح الشاهد .

(٢) في ر « أنا لا نسلم - إلخ » ولا يصح مع ما بعده .



منصوباً بدُونِكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خُذْ دُلُوبَ دُونِكَ ،  
و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها [١٠٢] عليها كالفعل »  
قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل <sup>(١)</sup> الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق  
في الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف في نفسه فَتَصَرَّفَ عَمَلَهُ ، وأما [ هذه ]  
الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل ،  
وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز  
تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

## ٢٨ - مسألة

[ القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟ ] <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه ، نحو  
« ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَامَ قِيَامًا » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر  
وفرعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن  
المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قِوَامًا »

(١) في ر « الفعل التي » وليس بشيء .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ٣٤١ / ٢ ) وحاشية الصبان

( ٩٦ / ٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣٩٣ / ١ بولاق ) وشرح الرضى

على الكافية ( ١٧٨ / ٢ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٣٥ ) وأسرار العربية

للمؤلف ( ص ٦٩ ليدن )

وُجِدَ في بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل  
ونحن نذكرها هاهنا

## ١١٩ - مسألة

[ علام ينتصب خبر « كان » وثاني مفعولي « ظننت » ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع - أي غير متعدّ - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلاً ، وضَرَبَا رجلاً ، ولا يجوز ذلك في « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائماً ، وكانا قياماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زيداً » فتقول : فَعَلْتُ زيداً ، ولا تقول في كنت أخاك : فَعَلْتُ بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصْبَ الحالِ ، لا نصب المفعول ؛ فإنما ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً « ظننت زيداً في حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني ( ٢١٨/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٢٠/١ بولاق ) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [٣٤٩] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيدا سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر - وإن كان آلة - اقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب<sup>(١)</sup> ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم :

٤٩٩ - [ ف ] أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [ وَلَمْ يَدْذُهَا ]

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ [

(١) ر « الذي هو ضربه » .

٤٩٩ - هذا البيت من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيوييه ( ١٨٧/١ ) ورضي الدين في باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٢٤/١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٢٤١ ) وابن عقيل ( رقم ١٨٠ ) وشرحه العيني ( ٢١٩/٣ بهامش الخزانة ) والبيت في وصف حمار وحش وأتته ، وقال الأعمى : وصف إبلا أوردتها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنقص - بفتح النون والغين المعجمة جميعاً - مصدر نقص - من باب فرح - تقول « نقص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال - بكسر الدال المهملة - أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرّب معها ، وذلك إذا كان البعير كريماً . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراك » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب في قوله « أرسلها » وهي معرفة ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل في الحال أن تكون وصفاً ، وذلك لأن هذا المصدر المعرف في تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيوييه « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لييد بن ربيعة \* فأرسلها العراك ولم يذدها . - البيت \* كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اه ، وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله =

وطلبتَه جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، ورجع عَوَدَه على بدئِه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ نَصْبَهُمَا نَصْبُ المَفْعُولِ لا على الحال لأنهما يقعان<sup>(١)</sup> ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّا مُمْسِكِينَ ، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبُهَا الفُؤَادُ ؛ فَإِنِّى

رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَا بِمَبَايَاهَا  
فَإِن لَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ

أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَائِيهَا

= ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يحز ذلك فيه ( يريد لم يحز تعريفه ) نحو أرسلها المعتركة « اه . (١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانیهما من شواهد سيويه ( ٢١/١ ) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٤٢٦/٢ ) وابن عيش فى شرح المفصل ( ص ٤٢٧ ) والأشمونى ( رقم ٥١ ) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فى هذين البيتين ، وقوله « فلا يكنها » أى فلا يكن أخو الخمر هو الخمر ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الخمر هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الخمر ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الخمر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد هنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن عيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة .  
وقال الآخر :

٥٠١ - تَتَفَكُّ تَسَمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

= وكما في قول العرجى في خبر ليس ، وهو من شواهد سيويوه :

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا  
ليس إياى وإياك ولا تخشى رقبيا

ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فلا يكن إياها  
أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيويوه « وتقول : كنام ، كما تقول : ضربناهم ،  
وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال  
أبو الأسود الدؤلى \* فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت \* » اه كلامه . وقال الأعم  
« أراد سيويوه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير  
خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربنى وما أشبهه » اه .  
ومن مجيء خبر ليس ضميراً متصلاً قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد  
الرضى وابن يعيش :

عهدى بقومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وليس - كما تعلم - فعل ليس متصرفاً ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى  
أنه حرف .

٥٠١ - هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلى ، وبعده قوله :

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملاً ، والموت دونه

والبيت من شواهد الرضى في باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادي في الخزانة

( ٤٧/٤ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٠١١ ) وابن الناظم في باب كان

وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٧٥/٢ بهامش الخزانة ) والنحاة يستشهدون

بهذا البيت في عدة مواضع ، أولها في قوله « تكونه » حيث جاء بنجر كان ضميراً متصلاً

وهو الذى من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق

والثانى في قوله « تفك » ولهم في هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل

الفعل المضارع من انفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضى والمضارع

حكوا بأنه فعل متصرف تصرفاً ناقصاً ، ومن مجيء المضارع قول الشاعر :

=

وكذلك قالوا أيضاً « ظننته إياه »<sup>(١)</sup> والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فعدم شروط الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقماً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضرباً رجلاً ، وضرباً رجلاً ولا يجوز ذلك في كان ؛ فإنه لا يقال كاناً قائماً وكاناً قياماً » فنقول : إنما لم يجرز في « كان » كما جاز في ضرب ؛ لأن المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول في « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع  
وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلداً قفرا  
والشاهد الثاني من هذه الكلمة أنها جاءت في هذا البيت غير مسبوقه بالنفى أو ما يضاويه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفي أو نهى قبل زال و برح وفتى وانفك .  
ومثل هذا البيت في الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفي أو نهى قول خدش بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتظماً مجيداً  
وهم يغفرون أن يسقط الشاعر حرف النفي إذا كان الفعل مسبوقاً بالقسم كقول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات ( د ١٨٩ ) :

والله أبرح في مقدمة أهدى الجيوش على شكتيه  
حتى أجمعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوته

وقول الآخر :

لعمر أبي دهاء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قادح

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

في المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [ بمنزلة الفاعل ، والخبرُ ]<sup>(١)</sup> بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فهذا امتنع في « كان » ما جاز في « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إنَّ كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حَدَث وزمان ، والمرفوع [ به ] فاعل حقيقي ، والمنصوب به مفعول حقيقي ، وأما « كان » فليس فعلاً حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل [ ٣٥٠ ] العبارة ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فهذا سمى المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلاً حقيقياً جاز إذا كنى عنه - نحو « ضربت زيداً » - أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلاً غير حقيقي ، بل في فعليتها خلاف ؛ لم يجوز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً : ظننت زيداً في حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك في « كان » الناقصة التي وقع فيها الخلاف ، دون التامة التي بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضاً في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف ، لا التي بمعنى التهمة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لظننت معرفة ، ولو كانا حالاً لما جاز أن يقعا إلا نكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنها ليسا بحال .

(١) زيادة لا يتم الكلام إلا بها .

قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيدا سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنصَبَ « سَوَاطِئاً » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأقار فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِراكَ ، وطلبتَه جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَهُ على بَدْئِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقتلها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِراكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً ) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سيرا » أى تسير سيرا ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاقتك » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهداك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب بـرجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعديا كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : ( فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طائفة منهم ) فعدى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلَّ على أنه يكون متعدياً ، والأكثر على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء



من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ١٢٠ - مسألة

[ القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ] (١)

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ - أَتَهَجَّرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ١٥٩/٣ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٧٧/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٨٠/١ بولاق ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٧٩ ) .

٥٠٢ - قد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى الخبل السعدى واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ( انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا ) ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي . والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٥١٤ ) وابن عقيل ( رقم ١٩٤ ) وابن الناظم في باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢٣٥/٣ بهامش الخزانة ) وابن جنى في الخصائص ( ٣٨٤/٢ ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفساً بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفساً : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في =